جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة : الرابعة

المادة: تاريخ البلاد العربية المعاصر

عنوان المحاضرة : حركة الاصلاحات العثمانية

أسم التدريسي : ا.م د. رؤى جمال خضر

الإيميل الجامعي للتدريسي : ruaa.j.k@tu.edu.iq

حركة الاصلاحات العثمانية

وكانت وراء حركة الاصلاح العثمانية التي ابتدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عوامل عديدة منها :

ان الضغط الاستعماري على الدولة العثمانية هو السبب الذي دفع الحكومة العثمانية الى ان تصلح من شأنها . هذا فضلا عن أن هناك دافعا داخلياً للاصلاح تمثل في ان الطبقة البرجوازية الناشئة في استانبول بدأت ، بالرغم من ضعفها انذاك ، تساند اي اتجاه اصلاحي يسير نحو التخلص من الاوضاع الاقطاعية المتخلفة السائدة في الدولة العثمانية . وبدات تقف وراء الحكومة المركزية في اعادة سيطرتها المباشرة على بعض الولايات التي تمتعت ردحا من الزمن بالاستقلال وخلف هيكل جديد من الادارة والقوانين المدنية . وقد رحبت السلطة المركزية العثمانية بتأييد الطبقة البرجوازية .

في حركاتها الأصلاحية لان هدم الأوضاع البالية سيدعم مركزية السلطة . ومما يلحظ ان هذا شبيه بما حدث في اوربا نفسها في القرنين السادس عشر والسابع عشر من تعاون الطبقة البرجوازية في غرب أوربا مع النظم الملكية لهدم الاقطاع واقامة ملكية مطلقة

اقتصرت الاصلاحات الأولي على الجيش . فالدولة العثمانية عسكرية الطابع منذ نشاتها : كما ان المؤسسة العسكرية القديمة اصبحت قوة رجعية مسيطرة في الدولة

تشمل الجهود الرامية الى اصلاح بنية الدولة. وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي لحقت بالدولة طيلة القرن الثامن عشر. وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش بأثاره المادية ، الأمر الذي جعل الاصلاح العسكري بيد و هدفا مركزيا - فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الاساس لجميع شؤون الدولة . لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ، ثم امتدت بعد ذلك الى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية

أ - الاصلاحات العسكرية :

كان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) اول سلطان عثماني يطلق عليه لقب (مصلح) وفي عهده ظهرت ردود الفعل العثمانية ازاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وسقوط آل بوربون وغزو فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨ . فلقد دعا السلطان سليم الثالث عدداً من قادة الفكر والسياسة المعرفة أرائهم حول كيفية معالجة عوامل الضعف في الدولة . فاكدوا جميعا ضرورة الاصلاح العسكري . وفي سنة ١٧٩٢ أصدر سلسلة من التنظيمات الهادفة الى اجراء اصلاحات في المجالين العسكري والمالي سميت بـ (نظام جديد) . ومن بين الأنظمة التي اتخذت اعتماد نظام مالي جديد دعى باسم ، ايرادي جديد : لدعم مصاريف المؤسسات التي احدثت ، يقوم في تغذية مالية الدولة على العائدات من الأراضي وخصوصاً الاقطاعات العسكرية ، وأحدثت ضرائب جديدة على

الانتاج الزراعي . كما اتجهت رغبة السلطان الى اصلاح الجيش والبحرية ، لذلك اسس عددا من المدارس العسكرية تدرس فيها اللغة الفرنسية مستعينا باساتذة ومدربين أكثرهم من الفرنسيين وكان سليم يأمل من وراء عمله هذا انشاء (جيش جديد) . وقد شرع في انشاء

لكنات خاصة متعددة في مدينة سكوتارى المقابلة لاستانبول . وبدأ باثني عشر الف جندي من المشاة وخمسة الاف من الخيالة وقد عمل السلطان سليم الثالث على انشاء عدد من المعاهد العالية والفنية الحديثة كما اسس سفارات عثمانية دائميه في العواصم الأوربية . وواصل السلطان محمود الثاني ١٨٣٩ -١٨٣٩ الجهود الإصلاحية . فأصدر أوامره بالقضاء على الجيش الانكشاري بعد ان استعد في ١٦ حزيران ١٨٢٩ فتوى من شيخ الاسلام تقول بشرعية الأخذ بالنظام العسكري الأوربي ووجوب التخلص من الجيش الانكشاري . وبدأ السلطان محمود الثاني في ارساء النظام العسكري الجديد ، واستطاعت الدولة ان توثق من أواصر تبعية ولاياتها بواسطة الجيش النظامي بعد تدريبه وفق الاساليب العسكرية الأوربية.

وقسمت الامبراطورية الى عدد من الدوائر العسكرية وضع في كل دائرة جيش خاص بها . ويشرف على هذه الجيوش قائد لقبه (سر عسكر) وهو قائد الجيش الأول عادة . ثم اصبح بعد ذلك يحمل اسم ناظر الحربية ورئيس اركان الجيش . اما الدوائر العسكرية فعددها سبعة اهمها الدائرة الأولى وفيها الجيش الأول ومقره استانبول والدائرة العسكرية الخامسة وفيها الجيش الخامس ومقره دمشق والدائرة العسكرية السادسة وفيها الجيش السادس ومقره بغداد والدائرة العسكرية السابعة وفيها الجيش السابع ومقره اليمن .

ويرجع الفضل في تنظيم التشكيلات العسكرية والاخذ بالأساليب الأوربية في التدريب إلى عدد من الضباط والقادة الأوربيين لاسيما الالمان والنمساويين منهم فون مولئكة وفونيرك وفون در كولتز وغيرهم

كانت الخدمة العسكرية الزامية للمسلمين . اما العناصر غير المسلمة فيعوضون عن التجنيد بمبلغ من المال يسمى (البدل النقدي) . وبعد سنة ١٩٠٨ صدرت قرارات من الدولة جعلت الخدمة اجبارية بحيث تشمل جميع السكان دون استثناء . وقد حوفظ على النظام الموضوع سنة ١٨٣٥ المتعلق بالأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية مع تحديد الخدمة زمن السلم بخمس سنوات ، ثم انزلت الى سنتين ، يمارسون بعدها اعمالهم ، فاذا مست الحاجة زمن الحرب ، دعوا الى الخدمة في صفوف الاحتياط على مراحل وضمن مدد متقطعة . تسمى (الرديف) و (المستحفظ) على ان تنتهي خدمتهم العسكرية حين بلوغهم من الأربعين .

اما بالنسبة لقوات الأمن، فلم يكن في الولايات العثمانية جهاز امن منظم قبل فترة الاصلاحات ، بل كانت الحاميات العثمانية وقوات الوالي الخاصة المحلية هي التي تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام ثم شكلت الدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قوات امن خاصة سميت في بعض الأحيان الضبطية او الجندرمة ، وسميت كذلك(الدرك) ولم تتألف قوة شرطة المدن (البوليس (الا بعد سنه ١٩٠٠ . وقد حاولت الدولة العثمانية اصلاح قوات الأمن فوضعت سنة ١٩١٣ نظاماً جديداً لتوسيع سلطات الشرطة وتغيير تقسيماتها وقد استعانت بضباط بوليس اوربيين ويتضمن هذا النظام تقسيم الدولة العثمانية الى خمس مناطق لكل منطقة لجنة يرأسها مفتش عام .

الاصلاحات الادارية والاقتصادية والاجتماعية

نفذ كل من السلطان محمود الثاني وخلفه السلطان عبد المجيد ١٨٣٩- ١٨٩١) برنامج اصلاحات واسع النطاق . ففي حقل التعليم تأسس العديد من المدارس الحديثة الابتدائية والثانوية . كما فتحت مدرسة للحقوق وأخرى للطب يديرها مدرسون فرنسيون وظهرت جريدة رسمية باسم ، تقويم وقايع ، سنة ١٨٣١ وأسست دائرة للترجمة باسم ، ترجمة اوده سي : ج وفي مجال القضاء أمس المجلس الاعلى للقضاء وصدرت قوانين للعقوبات والولايات والاراضي . وبين سنة ١٨٣٩ و ١٨٥٦ أصدرت الحكومة العثمانية مرسومين وعدا باجراء الاصلاح اولهما خط شريف كولخانة١٨٣٩ وثانيهما خط شريف همايون ١٨٥٦ . ولقد جاء هذان المرسومات استجابة لضغط دعاة الاصلاح من جهة والحيلولة دون تدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بدعوى حماية الاقليات المسيحية وغيرها من جهة اخرى . ولقد تضمن المرسومان نقداً للاساليب الادارية والمالية السائدة في الدولة وخاصة طريقة الالتزام في جمع الضرائب . وتضمن المرسوم الأول تأكيد اهمية وقوف الحكومة ضد أي تهديد يقع على حياة او كرامة أو ملكية الأفراد العثمانيين. واعلن ان المتهمين ، سوله، كلفوا مجرمين عاديين ام سياسيين ، سيحاكمون بصورة علنية . ومن ناحية الضرائب أكد انها ستوزع بصورة عادلة على جميع طبقات الشعب وتعهد المرسوه بالغاء نظام الالتزام . واكد المرسوم الثاني رغبة الدولة العثمانية في الاصلاح والتطور واقتفاء خطوات الدول الأوربية في معارج التقدم الرقي . كما تضمن المرسوم الثاني ضرورة العمل التنظيم ميزانية سنوية للدولة . ولقد تولى المجلس الاعلى للتنظيمات الذي شكل سنة ١٨٥٤ مهمة تنظيم حركة الاصلاح وتوجيهها نحو الاخذ بالقوانين الوضعية . ويتألف المجلس من ثلاثة اقسام : اداري وتشريعي ومالي ويعنى كل قسم بالمسائل الداخلة ضمن اختصاصه . وراحت الدولة بالتعاون مع هذا المجلس تعمل على استكمال مشروعات الاصلاح . فأنشأت في سنة ١٨٥٦ البنك المركزي ليساعد في تدعيم الاقتصاد . كما اصدرت اول عملة ورقية عثمانية .

وفي مجال التعليم تم في سنة ١٨٤٥ تأليف لجنة سباعية لدراسة اوضاع المدارس وتقديم التوصيات اللازمة لتنظيم التعليم ونشره ورفع مستواه. وفي اواسط ١٨٤٦ قدمت اللجنة تقريراً ضمنته منهاجا طويلا للاصلاح التعليمي فاقترحت تشكيل ديوان للمعارف العامة ليشرف على شؤون التعليم . وعلى اثر ذلك زيد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة (الرشدية) والاعدادية . وصدر قرار بتأسيس أول جامعة عثمانية.

اما في النواحي الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطى نحو الحياة العصرية . وبدت علامات ذلك في تنظيم دوائر الدولة وتزويدها بالاثاث الجيدة . كما حلت البزة الرسمية الغربية والطربوش محل الالواب الفضفاضة والعمائم . وانتقل الأشراف والوجهاء والأثرياء في العاصمة والمدن الكبرى كالقاهرة وبغداد ودمشق وبيروت من بيوتهم في الأحياء القديمة الى قصور في احياء جديدة ..

كما اصدرت الدولة قانونا للاراضي في ٢١ نيسان ١٨٥٧ وبموجبه قسمت ، الأراضي الى الأراضي المملوكة والاراضي الأميرية والاراضي الموقوفة والاراضي المتروكة والاراضي

الموات. كما انشيء نظام قانوني لتسجيل العقود المختصة بالاراضي . وقد عالج هذا القانون والنظام الصادر بعده في ١٨٦٠ مسالة منح سندات تفويض للمتصرفين بالأراضي الأميرية .

ان هذا القانون والانظمة المعلقة به لم يضع حلولا ناجحة لمشاكل الاراضي في الدولة العثمانية . ولعل من ابرز ما يلحظ عليه انه ادى عند تطبيقه الى ظهور طبقة ملاكي الاراضي فقد سجلت مساحات واسعة من الأراضي اما باسم السلطان (الأراضي السنية) واما باسم عدد من شيوخ العشائر واثرياء المدن . ولم يسجل منها باسم المالكين الحقيقيين من الفلاحين سوى قسم ضئيل . ولقد ساعد على ذلك أمران اولهما ان القوانين لم تحفل بتعيين مساحة الأراضي قدر اهتمامها بتعيين الحدود وثانيهما ان الحكومة أوكلت إلى المتصرفين في الأولوية أمر تشكيل اللجان للقيام بعملية مسح الأراضي ولا ريب أن ذلك يفسح المجال واسعاً أمام التلاعب بالحدود وتغيير العلامات اضافة الى تأثير المخاتير وشيوخ القرى والمتنفذين على اعضاء اللجان . فقاموا يعينون حدود اراضيهم ومساحتها كما يريدون. وفي هذا ما يفسر امتلاك عدد من وجهاء المدن العربية الكبرى لعدد من قرى الولايات . كما يفسر الدور المهم الذي قامت به بعض العوائل العربية في الحياة السياسية والاقتصادية في الوطن العربي قبيل انتهاء الحكم العثماني وبعده وفي سنة ١٨٦٤ شرع قانون الولايات ، ليضع حداً للادارة الاقطاعية القديمة ويربط الاقاليم بالسلطة المركزية ويحدد صلاحية الولاة والمتصرفين والقائمقامين واقتبس كثيراً من احكامه من التنظيم الاداري الفرنسي، والغى النظم الاقطاعية . وبعد نظام الولايات ، كما يقول المؤرخ المصري الدكتور عبد العزيز نوار المحاولة العملية لاصلاح حال الولايات العثمانية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد خضوعها للدولة . وقد نص القانون على انشاء مجالس محلية لتعاون المسؤولين في الحكم . فكانت الولاية تدار من قبل مجموعة من الموظفين الى جانبهم عدد من الاعضاء المنتخبين ، وهذا ما كان يعرف باسم ، مجالس الادارة . . وتم تنظيم المدن والقصبات بموجب هذه الترتيبات الادارية اذ أصبحت (المحلة) او (الحارة) في المدينة او القصبة هي الوحدة الادارية الاساسية . وتأسست البلديات بحيث لم تخل مدينة مهمة بعد سنة ١٩٠٠ من بلدية واصبحت المجالس البلدية بعد ذلك جزءاً من التشكيلات الادارية في الولاية .

من هذا كله يبدوان الادارة كانت منظمة من الناحية النظرية تنظيماً دقيقا وقائما الى حد كبير على المؤسسات التمثيلية ، وعلى الرغم من ذلك ، فان هذه الحالة من الحالات. التي قلما توجد فيها اية علاقة بين المظهر الخارجي والحقيقة القائمة . اذ تذبذبت اتجاهات. الدولة الاصلاحية منذ اصدار خط شريف كلخانة حتى اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش سنة ١٨٧٦ : بين المركزية واللامركزية . ولم تعط المجالس التمثيلية الفرصة الكافية لكي يتدرب فيها سكان الولايات كافة على ممارسة الحكم التمثيلي . هذا بالاضافة الى تصادم التيارات الدينية والطائفية والاقطاعية في داخل تلك المجالس ، وكان ذلك عاملاً معرقلا للنهوض بمستوى السكان السياسي والاقتصادي والثقافي .

ولم يكن من السهل نقل الكثير من القوانين والانظمة الى حيز التطبيق . فهناك بضعة عوامل حالت حالت دون ذلك ، ومن أولها ضعف الجهاز الإداري ، وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الاصلاح . اما العامل الثاني فتمثل في معارضة بعض القوى الرجعية

للاصلاحات ، بحيث اتهم دعاة الاصلاح بانهم يمتهنون كرامة الدولة وينتقصون من سيادتها بخضوعهم لتوجيهات الدول الأوربية في مسائل الاصلاح ، اضافة الى ان الاصلاح عن طريق تقليد الأوربيين واقتباس نظمهم ومؤسساتهم مخالف على حد اعتقادهم . للشرع الاسلامي. وكان من اسباب معارضتهم للاصلاحات هو انهم لم يروا في معظمها ما يصلح احوال الرعية .

وثم عامل آخر لعب دوراً كبيراً في اعاقة نجاح حركة الاصلاحات ، وهو التدخل الأوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية وعدم احترام الدول الأوربية للنص الذي التزمت به في معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ في اعقاب حرب القرم مؤكداً عدم تدخل الدول الأوربية ، منفردة أو مجتمعة ، في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مهما كانت الأسباب ، لقد راحت تلك الدول تتدخل في شؤون الدولة العثمانية وقتما كانت مصالحها تتطلب ذلك ، وكان لهذا التدخل الره السلبي في الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية الى الحد الذي جعل المؤرخين يسمون الفترة الواقعة بين ١٨٣٩ و ١٨٧٦ باسم ، فترة حكم السفراء .. The Rule of Elechis ويقصدون سفراء الدول العظمى في استانبول وفي مقدمتهم السير ستراتفورد كانك Canning السفير البريطاني المعروف بالسلطان العثماني غير المتوج .

ومهما يكن من أمر ، فلقد كان لهذه الظروف الركبير في ظهور منظمات سرية بهدف الوصول الى السلطة وتحقيق الإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية على اساس دستوري . ولعل من ابرز المنظمات السرية ، جمعية تركيا الفتاة ، التي تأسست في العاشر من آب ١٨٦٧ بجهود كل من ضياء باشا (١٨٢٥ - ١٨٨٠) و نامق كمال ١٨٤٠-١٨٨٠ وعلي السعاوي (١٨٣٨ - ١٨٧٨) وهم من الشباب الثماني المتقف وقد لجأت هذه الجمعية الى الصحافة ، واتخذت من باريس مقراتها ، واصدرت صحفاً ناطقة باسمها ، منها جريدة (المخبر) التي صدر عددها الأول في لندن بتاريخ ٢١ آب ١٨٦٧ .

ولكن وفاة بعض قادة الاصلاح امثال فؤاد باشا ١٨٩٩ وعالي باشا ١٨٧١ ادى الى انتعاش روح التسلط والاستبداد حين سيطر على الأمور في استانبول ذوو الميول الرجعية امثال الصدر الاعظم محمود نديم باشا وشيخ الاسلام حسن فهمي . الأمر الذي دفع الأحرار العثمانيين الى تنظيم واعداد تظاهرات امام دار الحكومة تطالب باقاله الصدر الأعظم ، وازاء اشتداد السخط الجماهيري سقطت وزارة محمود نديم وتشكلت وزارة رشدي باشا ، وقد لعب احد وزرائها المصلح مدحت باشا دوراً كبيراً في خلع السلطان مراد في ٣١ آب ١٨٧٦ ونصب مكانه عبد الحميد سلطاناً (١٨٧٦ - ١٩٠٩) الذي اسرع لتعيين مدحت باشا رئيسا للوزراء . وكان من انجازات مدحت باشا اعلان الدستور العثماني في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ . وقد استهدف الدستور تحقيق المساواة المدنية والسياسية لجميع العثمانيين ، ويضمن استقلال المحاكم ويفرض تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الولايات وتشكيل مجلس امة (برلمان) يتألف من هيئتين هما : مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الاعيان .